كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الخامسة عشر باللغة العربية: تولى عبد الرحمن عارف الحكم

اسم المحاضرة الخامسة عشر باللغة الإنكليزية: Abdul Rahman Aref took power

المحاضرة 15

تولى عبد الرحمن عارف الحكم

بَعد وفاةِ الرئيس عبد السلام عارف أنُيطت مهامُ رئيس الجمهورية ، برئيسِ الوزراء عبد الرحمن البراز وفقَ أحكَامِ المادة (56) من الدستورِ المؤقت إلى حين انتخابِ رئيسِ الجمهورية بمقتضى المادة (55) من الدستور التي تقضي بانتخابِ رئيسِ جديدِ للجمهورية خلال أسُبوعِ واحدٍ من تاريخ خلوِ المنصب ، وذلك بأغلبيةِ ثُلثي المجموع الكلي لأعضاءِ مجلسِ الوزراء ومجلسِ الدفاع الوطني . وبعد الانتهاء من تشييع جنازة عبد السلام ظهرُ يومِ السبت المصادف 1966/4/16 إلى مثواهُ الأخير ، والذي شاركت فيهِ الوفودُ الرسميةُ العربية والدولية ، وسبقَ هذا التشييعُ حراكاً سياسياً بين أعضاءِ الحَكم من قادةٍ عسكريين ومدنيين وقادةِ الأحزاب والشخصياتِ السياسية على من يتُم الاتفاقُ عليه . وأظهرَ هذا الحراكُ وجودَ ثلاثة اتجاهاتٍ الاول ، يريدُ إبقاءَ الرئاسةِ بأيدي العسكريين بحجةِ المصلحةِ العامة وضمانِ الإستقرار السياسي ، وكان في مقدمةِ الداعين إلى هذا الرأي العميد سعيد صليبي قائدُ موقعِ بغداد ، وأَخذ يروجُ لاختيارِ اللواء عبدالرحمن عارف . والاتجاهُ الثاني فهو يدعو لانتخابِ رئيس الجمهورية من المدنيين ، ويقودُ هذا الاتجاهَ عبد الرحمن البزاز رئيسُ الوزراء والقائُم بأعمالِ رئيسِ الجمهورية . والاتجاهُ الثالث يدعو إلى تشكيلِ مجلسِ للرئاسة خلال مدةِ الانتقال ، وكان أصحابُ هذا الرأي هُم من الضباطِ الأحرار والسياسين ذوى التوجهِ القومي . وبعدَ المشاوراتِ والمناوراتِ استقرَ الرأيُ على ترشيحِ أثنين من العسكريين هُما اللواء عبدالرحمن محمد عارف شقيقُ

الرئيس الراحل ورئيسُ أركان الجيش بالوكالة والثاني اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي وزيرُ الدفاع ومن كتلهِ ضباطِ الموصل أما الدكتور عبدالرحمن البزاز فكان المرشحُ المدنيُ الوحيدُ ويحظُى بدعمِ وزرائه

عقدَ مجلسا الدفاع الوطني والوزراء جلسةً مشتركةً في بنايةِ المجلس الوطني في الساعة الحاديةَ عشرةَ من مساءِ يوم السبت 1966/4/16 ، وكان عددُ الحضور ثمانية وعشرين عضواً ، وكانت نتيجةُ التصويت عدمَ حصولِ أيٍ من المرشحين الثلاثةِ على أغلبيةِ الثلثين المطلوبة ، فقد حصلَ عبد الرحمن البزاز على أربعة عشر صوتاً واللواء عبد الرحمن محمد عارف على ثلاثة عشر صوتا ، واللواء الركن عبد العزيز العقيلي على صوته . ويشيرُ مجيد خدوري على قولِ العقيلي الذي أفصحَ له بأنه ضَمِنَ تأييدَ عددٍ كبيرٍ من ضباطِ الجيش قبلَ أن تبدأ القوى المناصرة لعبد الرحمن عارف العملَ ضده ، ولو أرادَ فرضَ نفسهِ بالقوةِ لتمكنَ من جمعِ عددٍ كافٍ من الضباطِ والاستيلاءِ على السلطة بانقلابٍ عسكري ولكنه أرادَ الوصولَ إلى الرئاسةِ بالطرقِ الدستورية . ونظراً للخلافاتِ التي دبتّ في تلك القاعة ، وأَدت إلى تعليقِ الاجتماعِ أكثرَ من مرةٍ ، وقبلَ عقدِ الجلسةِ الثانية تحركَ العسكريون للضغطِ على البزاز ، وبلغ تهديده بانقلابٍ عسكري إذا استمرَ في ترشيحِ نفسهِ ، وقد قامَ بممارسة الضغط عليهِ العميد سعيد صليبي قائدُ موقعِ بغداد وإبراهيم عبدالرحمن الداود أمرُ كتيبة دبابات الحرس الجمهوري وغيرهمُ من الضباط ، وعندما عُقدت الجلسةُ الثانية أَعلن البزاز انسحابهَ من الترشيح ، ولم يحضر العُقيلي الجلسةَ ، فأعُلن عن فوزِ عبدالرحمن محمد عارف برئاسةِ الجمهورية تولى عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية العراقية .

اتفاق 29 حزيران 1966 بين الحكومة المركزية والاكراد

وكلفَ عبد الرحمن البزاز بإعادةِ تشكيل الوزارة ، وقد شكل البزازُ وزارتهَ الجديدة في 18 نيسان 1966 وتولى وزارةَ الداخلية كذلك وعين شاكر محمود شكري وزيراً للدفاع بديلاً عن عبد العزيز العقيلي .

وكانت فرصةُ المعتدلين لدعم وجهات نظرهم قد أعطى هذا الأمر أملاً في نفوس الأكراد في التوصل إلى حلٍ مقبول . ومن أجل ذلك أَعلنت القيادةُ الكردية وقفاً لإطلاقِ النار لمدةِ شهر اعتباراً من 17 نيسان 1966 . بهدف إعطاءِ الحكومةِ الجديدة الوقتَ الكافي للنظر في مطالبهم . فيما ناشدَ عبد الرحمن عارف في مؤتمر صحفي عقده في 18 نيسان 1966 الأكرادَ المحافظةَ على وحدةِ البلاد والتعاونَ مع أخوانِهم العرب في تأمينِ سلامةِ الوطن ورفعِ مستوى جميعِ فئات الشعب . وفي مؤتمرهِ الصحفي الذي عقده بعد أن كُلِفَ للمرة الثانيةِ برئاسة الوزراء دعى عبد الرحمن البزاز القياداتِ الكردية إلى إعادةِ النظر في موقفهم ، محُذراً من التفتتِ والتمادي في الفتنةِ حتى لا يزيدَ عدد الضحايا ، وأعلن بأن الدولةَ العراقية . لن تتسامحَ أطلاقاً في أيةِ محاولةٍ للانفصال أو ما يشبهُ الانفصال أو يمهدُ له فيما رفضَ أي وساطةٍ بين الحكومةِ والأكراد قائلاً : " ليس هناك حاجةُ للوساطةِ لأن المسألةَ داخلية "

بدأَ البزاز بالتحركِ لحل القضية الكردية ، فأَصدرَ في 26 نيسان 1966 ، أمراً بإلغاء إبعادِ خمسةٍ من الزعماءِ الأكراد كانوا قد وضعوا قيدَ الإقامةِ في مدينة عين التمر بمحافظة كربلاء وهم : " اللواء المتقاعد فؤاد عارف وزير الدولة السابق ، واللواء المتقاعد عبد المجيد علي مديرُ الأمن العام السابق ، والعميدُ المتقاعد عبد الفتاح الشالي عضوُ محكمةِ الشعب الملغاة والعقيدان المتقاعدان رشيد جودت وعبد الرحمن المفتي " ، واستقبلَ البزاز الرجالَ الخمسة وأكد لهم أن الحكومةَ تنظرُ إلى الجميعِ من عربٍ وأكراد بعينِ المساواة وضمن ندوةِ الأربعاء التلفزيونية يوم 15 حزيران 1966 كشف البزاز النقابَ بأن حكومتهَ تعملُ على إعدادِ مشروعٍ كاملٍ ستذيعهُ في المستقبلِ القريب لحل قضيةِ الأكراد في شمالِ العراق ، وأَشار إلى أَن المشروعَ يقومُ على أساسِ الاعتراف بحقوقِ الأكراد في شمالِ العراق ، ومنِحهم إدارة لامركزية مع الاعتراف بالقومية الكردية وبحقوقِ مواطنينا الأكراد القوميةِ كاملة وأضاف قائلاً : "إن الوضع في شمالِ الوطن ما لم يتم حله عن طريقِ الصفاء والتسويةِ المعقولةِ والاعترافِ

الكاملِ بالحقوقِ المتقابلة لا يمكنُ أن ينتهيَ نهائياً ... إذا ما علمنا أن وراءَ الحدودِ أناُسُ لا يريدونَ لهذه البلاد أمناً ولا استقراراً أناسُ يريدون أن يستغلوا الحربَ بين الأخ وأخيه ، أنُاسُ قامت مصالحُهم على تشتيتِ هذا القطر الواحد ، أناس يطمحون ببعضِ أراضيه وبعضِ ثرواتهِ وبعضِ مياهه" استأنف الزعماءُ الأكراد في بغداد مفاوضاتٍ مع الحكومة ، وفي 24 حزيران 1966 إستقبلَ عبد الرحمن عارف الوفد الكردي . وسلم الوفدُ رسالةً من الملا مصطفى دعا أن يعمَ الصفاءُ والوئامُ بين الأخوةِ العرب والأكراد ، وأكد لهم عبد الرحمن عارف أن العربَ والأكراد أخوةٌ في هذا الوطن ويتمتعونَ بنفس الحقوق وعلى الجميعِ أن يتكاتفوا ويكونوا يداً واحدة ضد المغرضين ، وأعلن استعدادُ الحكومةِ بتعميرِ وإصلاح ما خربتُه الحرب في الشمال. وزار الوفدُ عبد الرحمن البزاز الذي أبلغَهم رغبة الحكومةِ في إيجادِ حلٍ للمشكلة القائمة على أساسِ الاعترافِ الكاملِ بالقوميةِ الكردية في إطارِ وحدةِ الوطن العراقي. سلمَ الوفدُ إلى البزاز رسالة الملا مصطفى التي أيد فيها الخطةِ الحكوميةَ في معالجة قضايا البلاد الأساسية ومنها القضيةُ الكردية ، معتبراً تصريحاتهِ في الندوةِ التلفزيونية تعبيراً واقعيًا مخلصاً عن احساسيسِ ومشاعرِ الشعب في وضع حدٍ حاسم للاقتتال بين الأخوة .

لم يُنشر مشروعُ التسويةِ غيرَ أن عبد الرحمن البزاز أذاعُ في 29 حزيران 1966 بياناً يتضمنُ تسويةَ المشكلة الكردية عُرفَ فيما بعد بـ (بيان 29 حزيران) . وتضمنَ البيانُ إثنتى عشرة مادةَ ، ومما جاء في البيان إن: " الوطنَ العراقيَ يضمُ قوميتين رئيسيتين همُا العربُ والأكراد " وكانت هذه أولَ مرةٍ تعترُف فيها أيةُ حكومة بالطابعِ القومي للأكراد في الدولةِ العراقيةوقداقرالبيانُ المساواةَ التامةَ بين العرب والكرد ، كما أكد بأن تقومَ الحكومةُ بتنفيذِ ذلك في خلال إطارِ اللامركزية ، وسيكونُ للكردِ الحريةُ في معالجةِ شئونهم الخاصة ، وتطرقَ البيانَ إلى أن تكون اللغةُ الكرديةِ إلى جانبِ اللغة العربية هي اللغةُ الرسميةُ في المناطقِ الكردية ، وسيمثلُ الكردُ في البرلمان الجديد بممثلين حسب نسبتهِم المئوية من مجموعِ السكان ، وكذلك إعلانُ العفو العام وإعادةُ كافة الموظفين والعمال والجنود الكرد المفصولين

إلى وظائفِهم أو وحداتِهم السابقة ، وإعادةُ توطين كل الأفراد والجماعات الذين نزحوا أو هجروا من مناطقهم والعودة إلى الوضع الطبيعي على أن يقترنَ ذلك بتعويضهم عن الخسائرِ التي لحقت بهم من جراء ذلك . وطبقاً لما وردَ في بيان 29 حزيران 1966 ، أصدرت الحكومةُ العراقية قانونَ العفو العام عن القائمين بحوادث الشمال وذلك في 28 تموز 1966 . وقوبل بيان 29 حزيران بالتأييدِ والارتياحِ عربياً وعالمياً حيث أعرب عبد الناصر في خطابهِ بذكرى ثورة 23 تموز عن سرورهِ لحلِ مشكلةِ الأكراد وقال إننا كنا ننادي بالحلِ السلمي بين أبناءِ الوطن الواحد ، وقد استطاعت حكومةُ العراق أن تصلَ إلى اتفاقٍ لحلٍ سلمي وهذا عملُ تُشَكرُ عليه ، عملُ يشعرُنا بأن الجرحَ الذي كان يستنزفُ قوة العراق يندمل وتبقى قوةُ العراق قوةً وسنداً للعالم العربي . وأرسلَ الرئيسُ الجزائري هواري بومدين برقيةَ تهنئة .كما رحبَ الاتحادُ السوفيتي بالبيان ونشرت صحيفةُ (البرافدا) مقالاً قالت فيه : " إن عودةَ الوضع إلى طبيعتهِ في شمالِ الوطن العراقي أمرً يتفقُ ومصالح الشعب العراقي بجميع فئاته ، ويحظى بتأييدِ أصدقاءِ العراق المخلصين" .وقبلَ أن تسنحَ الفرصةُ لحكومة عبد الرحمن البزاز لتنفيذَ الاتفاق استقالت لتخلفها حكومة اخرى برئاسة ناجي طالب التي لم تستطيع تنفيذ ما تم الاتفاق علية بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق .

موقف العراق من العدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا ونكسة الخامس من حزيران عام 1967

كان موقفِ نظامِ حُكم عبد الرحمن عارف من القضايا العربيةِ وبخاصةِ الصراعُ العربي – الاسرائيلي ، ومع ازديادِ الاعتداءاتِ الاسرائيلية المتكررة وبخاصةِ على سوريا وخليجِ العقبة ، أيدتَ ودعمتَ الحكومةُ العراقية الاجراءاتِ التي اتخذتها الجمهوريةُ العربيةُ المتحدة في ممارسةِ حقهِا المشروع في السيطرةِ الكاملةِ على خليجِ العقبة ومنعِ الملاحةِ الاسرائيلية التي مارستها منذُ العدوانِ الثُلاثي عام 1956 ، وأعلنت استعدادهَا لمواجهةِ أي هجومٍ اسرائيليٍ قد يقعُ على مصرَ أو سوريا . أَرسل العراقُ

الفرق العسكريةً في محاولةٍ لدعمِ الجبهةِ المصرية بناءً على قرارِ مجلسِ الجامعة العربية في 1967/5/25 ، وأَعلن انضمامهَ لاتفاقيةِ الدفاعِ المشترك بين الجمهوريةِ العربية المتحدة والأردن والتي عُقدت بتاريخِ30/ 1967/5 ، ودعا العراقُ إلى عقدِ مؤتمرٍ لوزراءِ النفطِ والاقتصادِ العرب في بغداد للمدة من 4 – 5 / 6 / 1967 في محاولةٍ لاستخدامِ النفطِ في المعركة ، ومع بدءِ العدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا فقد اشتركت القواتُ العراقيةُ في حربِ حزيران التي استمرت ستةَ أيام ، استطاعَ خلالها الطيرانُ العراقيُ ضربِ مطاراتِ شمالِ اسرائيل ، وقررت الحكومةُ العراقيةُ وقف تَصديرِ النفط العراقي للدولِ التي شاركت في العدوان ، وكذلك قطعت العلاقاتِ الدبلوماسيةَ مع الولاياتِ المتحدة الامريكية وبريطانيا في 6 / 6 / 1967 . وبعدَ انتهاءِ حربِ حزيران استمرَ العراقُ في علاقاته المتميزة مع الجمهوريةِ العربية المتحدة على كافةِ الجوانب وعمل معاً من أجلِ رفعِ آثارِ الحربِ والعدوان .